



الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المكلفة ببحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين

دكتور **أحمد إسماعيل البسيط***

١- تنفيذاً للقرار رقم ٢٥/٣٨ ت الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين (دوره التضامن والتكميل) التي انعقدت في الدوحة بدولة قطر، خلال الفترة من ٢١-١٧ من ذي القعدة الموافق ١٩٩٥ من مارس ١٩٩٨م، بشأن أنشطة الدعوة وإعادة تنشيط لجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك، والذي يتضمن في فقرته العاملة (٤) تكليف فريق الخبراء بالاستمرار في دراسة أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، بالتخاذل المزيد من الخطوات العملية البناءة لمواجهة هذه التحديات والتصدي للدعایة السلبية، وإزالة وتصحيح كل صور سوء الفهم. وتقديم الصورة الحقيقية للإسلام كدين للسلام والمحبة والحرية.

٢- تنفيذاً للتوصية الصادرة عن اجتماع لجنة الخبراء الذي عقد بالقاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٤-١٢ من شوال ١٤١٨هـ الموافق ١١-٩ من فبراير ١٩٩٨م والتي تنص على عقد اجتماع ثان للجنة الخبراء لاستكمال بحث التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية وسبل مواجهتها مع الاستعانة بعدد محدود من الخبراء في الشؤون الاقتصادية وفي شؤون التربية والتعليم والإعلام.

قام معالي الدكتور عزالدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدعوة اللجنة للانعقاد في باماکو - جمهورية مالي - في الفترة من ٣-٤ من ديسمبر ١٩٩٨م

* رئيس قسم الدعوة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

باستضافة كريمة من جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

٣- شارك في الاجتماع كل من:

١. فخامة المشير عبد الرحمن سوار الذهب

رئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية بالخرطوم.

٢. معالي الدكتور محمد أحمد الشريف

أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس.

٣. معالي الأستاذ كامل الشريف

الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بالقاهرة.

٤. معالي الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان

مدير المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن.

٥. سعادة الدكتور مانع بن حماد الجهني

أمين عام الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض.

٦. سعادة السفير قاسم الزهيري

الرباط، المملكة المغربية.

٧. سعادة السفير الدكتور فتحي مرعي

مستشار وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

٨. سعادة الدكتور عبد الجليل الغزاوي

ممثل معالي الدكتور عبد الكبير العلوى الدعرى، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

٩. سعادة الأستاذ سمير الهضيبي

باحث ومتذكر إسلامي، القاهرة.

وقد حضر من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

- سعادة السفير الدكتور الهادي عبد الله حنيش

المفوض العام والمشرف على الدعوة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- سعادة الأستاذ أحمد إسماعيل البسيط

رئيس قسم الدعوة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما شارك في الاجتماع كل من السادة:

- سعادة الأستاذ إبراهيم الريبو
جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.
- سعادة الأستاذ توفيق الشريف، القاهرة.

تم اختيار هيئة المكتب:

- معالي الدكتور محمد أحمد الشريف رئيساً.
- معالي الأستاذ كامل الشريف نائباً للرئيس.

٤- ألقى سعادة السفير الدكتور الهادي حنيش كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أشار فيها إلى التحولات السياسية وال العلاقات الدولية التي تشكل ملامح النظام العالمي الجديد، وخطورة هذه التحولات والتحديات على المجتمعات الإسلامية، وأشار إلى دور العالم الإسلامي المنشود في توجيه النظام العالمي الجديد نحو الإخاء والتعاون والتكامل بدلاً من الصراع.

٥- كما تحدث في الاجتماع معالي الدكتور محمد أحمد الشريف أمين عام جمعية الدعوة الإسلامية العالمية حيث أشاد بدور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي واهتمامه بفعاليات لجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة.

كما أشاد بدولة مالي ممثلة في رئيسها فخامة الرئيس ألفا عمر كوناري الذي أعاد إلى مالي ذات التراث الإسلامي العريق هويتها وأصالتها، كما نبه معاليه إلى خطورة الشعارات التي يصدرها الغرب إلينا والتي على رأسها اليوم مصطلح العولمة والذي يخفي حقيقته وهي الهيمنة التي يريد بها أن يسيطر على أمتنا وأن ينقص من سيادتها على أراضيها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً بل ودينياً أيضاً.

٦- ألقى معالي الأستاذ كامل الشريف كلمة الوفود المشاركة، حيث أعاد إلى الذاكرة دور جمهورية مالي في نصرة الإسلام والمسلمين، ورفض الاستعمار، والحفاظ على الهوية الإسلامية الإفريقية، وتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية مالي لاستضافة الاجتماع، وشكر الدكتور محمد أحمد الشريف لتبنيه اجتماعات لجنة الخبراء، والذي رعى النسبة من البداية، حتى أصبحت أملاً كبيراً للمسلمين في استشراف المستقبل بشكل أفضل.

٧- قام السادة المشاركون في الاجتماع الثاني للجنة الخبراء والمكلفة ببحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، واستكمال ما بحث في الاجتماع الأول والذي أوصى بدراسة بعض القضايا وعلى رأسها قضية العولمة، وقضية التحدي الفكري والنفسي وكذلك قضية الحداثة والعلمانية، وقضية الثقافة والتربية وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:

أولاً: بالنسبة للعولمة فقد رأى المشاركون أنها مصطلح يخفي وراءه هيمنة القوى الكبرى على العالم، فالعولمة عملية باتجاه تخليل الدول عن وظائفها الأساسية قبل شعوبها، مما يفقد الدول مبررات استمرارها ووجودها. فعلى سبيل المثال:

أ. من الناحية السياسية سوف تخضع الحكومات في صنع قرارها السياسي لنفوذ رأس المال والشركات المتعددة الجنسيات، كما تنتهي السيادة المطلقة للدولة سواء على حدودها أو مواطنها تحت دعاوى كثيرة مثل: حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو غيرها.

ب. من الناحية الاقتصادية.. فمع السعي نحو ما يسمى بتحرير التجارة العالمية من قبل القوى المهيمنة، ستصبح الدول غير قادرة على حماية متطلباتها أو تحديد الرسوم أو الجمارك على البضائع، بل وكما بدأ يحدث، لم تعد الدول قادرة على حماية عملتها مما يجعل أرزاق العالم كلها في يد حفنة من الشركات العملاقة التي لا تخدم إلا مصالحها.

ج. من الناحية الاجتماعية.. فإن ضعف الدولة نتيجة لسيطرة القطاع الخاص ورأس المال، ينبع عنه فقدان الدولة لوظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية. كما أن تراجع سلطة الدولة في مواجهة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة، يجعل عملية التغيير الاجتماعي تسير في اتجاهات قد تكون ضد غايات الأمة ومصالحها.

د. ومن الناحية الدافعية.. فإن العولمة تفرض مفاهيم جديدة كضرورة تخفيض الإنفاق العسكري لاعتبارات الترشيد الاقتصادي وهي في هذا تكيل بمكيالين. فيجب على الدولة الإسلامية أن تعدد ما استطاعت من قوة، لأن القوة في النهاية هي التي

تدعم السلام.

هـ. فإنه إذا كان من أهم واجبات الدولة الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها على النحو الذي يؤكد وجود هوية حضارية متميزة تعمق انتساع الفرد لأمته في مواجهة الآخر، فإن العولمة جعلت المواطن عرضة لأنماط متنوعة من تقاليد وأعراف أجنبية مفروضة عليه بل إنها - وتبعاً لآلياتها المهيمنة - تفرض تدريجياً خصوصية التعليم وبذلك تكمل عمليات طمس الهوية الثقافية الموروثة للأمة.

ثانياً: بالنسبة للحداثة فإنها مفهوم ومصطلح نبت من حضارة غربية علينا، حيث ظهر في مواجهة الكنيسة وسيطرتها على المجتمعات الأوروبية، وكان يعني التخلص عن التقاليد الموروثة وتحكيم العقل فقط. حيث تبنت الحداثة فكرة الرجل الرشيد، وأن الإنسان إذا سار وراء العقل تحقق له التقدم والرخاء. وعندما بدأ الاستعمار الغربي نقل فكرة الحداثة على أنها مواجهة للموروث وخاصة الديني والعقائدي، رغم أن الدين الإسلامي يقف مع العقل ويحکم العقل فهو أهم أصول الشرع. واليوم يجتاز الغرب مرحلة الحداثة بعد أن مر بمحبين عالميين في مدى ربع قرن راح ضحيتها عشرات الملايين من أوروبا وحدها، وثبت أن الإنسان بحاجة إلى ضوابط، وأن ما نتج عن الحداثة كالديمقراطية ليس بالشيء المثالى فالديمقراطية هي التي جاءت بالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، لذلك فهي تشکك في نظام الإنابة كله وهذا ما يسمى بـ «الحداثة».

إذاً فعلينا نحن في العالم الإسلامي أن لا ننجرف وراء شعارات هي بنت مجتمعاتها التي نشأت فيها، وقد لا تكون ذات صلة أو موضوع مجتمعاتنا، وأن نبحث في تراثنا وتاريخنا عمّا ينفعنا، فالآخر بنا مثلاً أن نعتمد بمصطلح التجديد الذي هو بمصطلح إسلامي يعني الحفاظ على جوهر الشيء الناقد وتجديده مما علّق به من غبار بدلًا من مصطلح الحداثة الذي يعني قطع جذور الماضي والإيمان بما هو حاضر. فإنه لا يمكن لأمة أن تعيش وتهض دون أن يكون لها تاريخ وמסורת، حضاري يستنهض همم أبنائها.

ثالثاً: بالنسبة لقضية التحدي الفكري والنفسي: رأت اللجنة أن كل أمة تتصر

على التحديات التي تواجهها إذا امتلكت إرادة التحدي بغض النظر عما تملكه من قوة مادية، لأن إرادة التحدي تورث للأبناء جيلاً بعد جيل وهي كفيلة بنهضة أي أمة، ويكفي أن نرى اليابان وألمانيا بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية نهضتا من جديد، لأن شعبيهما كانا يملكان إرادة التحدي للواقع، لذلك فلا بد أن ننمى إرادة التحدي وأن لا نستسلم لشعارات الهزيمة وما تبثه من يأس في أجيالنا الصاعدة، فكل الأمم تمر بفترات ضعف وهزيمة ولكنها إذا ملكت إرادة التحدي يكتب لها النهوض والنصر في النهاية.

رابعاً: بالنسبة لقضية الثقافة والتربية: فإن الاهتمام بتجديد الثقافة الإسلامية وتنقيتها من كافة الشوائب التي تؤدي إلى سلبية الفرد المسلم، وإشاعة الخوف في نفسه وكبت روح الإبداع والمبادرة فيه، وكذلك العمل على مراجعة أساليب التربية ومناهج التعليم العام، ورسمها وفق إطار التطور النفسي للطفل المسلم، والعناية بأثر المعلومات والنشاطات على تكوينه النفسي وطاقته المعنوية.

إن العناية بالكم المعرفي والقائم على الطفل دون مراعاة للأثار النفسية لدى الطفل والمراحل المختلفة التي يمر بها، وإغفال مناهج التربية التي تجعل العقيدة والقيم طاقة إيجابية دافعة إلى القدرة والمبادرة والإبداع، وسوء استخدام الخطاب الديني، وتجاهل عامل الزمان والمكان في قراءة التراث، كل ذلك من الوجوه التي يجب على المفكرين والعلماء والمربيين مراجعتها وتنقيتها، وصياغة المناهج والأساليب التربوية المعينة على ذلك. ولابد من إعادة صياغة التعليم العالي في الدراسات الإسلامية والإنسانية حتى يمكن تطوير الفكر الإسلامي ومناهج التربية الإسلامية، وإذا كان التغيير النوعي هو الأساس لذلك فإن إصلاح الثقافة والمناهج وطرق التربية يحتم العناية بالأسرة ودورها في التربية.

فالأسرة هي الربي الأول الذي يجب أن يرشد في جهوده وطرقه في التربية وتشكيل عقلية الطفل وضميره الأخلاقي.

إن كل الجهد المشاريع التربوية والتعليمية إنما تستمد مشروعيتها وفاعليتها من موقف الأسرة ومنهجها في التربية سلباً وإيجاباً.

فإذا أخذت الأسرة الموقف السلبي وتنازلت عن دورها وتركت الطفل نهباً لثقافة الإرهاب والخرافه والثقافة العبئية الاستهلاكية الأجنبية فلا يتضرر للأمة أن تنسى قدراتها وتستعيد طاقاتها وأن تتصدى بالجهود العلمية الجادة الإبداعية لمواجهة التحديات وتطوير الإمكانيات وبناء المؤسسات.

النوصيات والقرارات:

من هذه الرؤية الشمولية وبهذا المنظور انتهت اللجنة إلى التوصيات التالية:

١. ضرورة التعاون والتكافف بين الدول والشعوب الإسلامية لمواجهة التكتلات الغربية العملاقة.

لما كانت سمة العصر هي التكتلات الكبرى للشعوب المتقدمة في أوروبا وأمريكا وتكون الشركات العالمية العملاقة في الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والإعلام فإن الحكومات والهيئات الشعبية والشركات الخاصة في العالم الإسلامي عليها المبادرة بالتعاون فيما بينها على الأصعدة الرسمية والشعبية إذا شاءت أن تكون لها فرصة للحفاظ على مصالحها وحماية شعوبها من سلبيات الهيمنة العالمية ومخاطرها.

٢. العمل على توعية الشعوب والثقافيين وصانعي القرار بالحقائق والمخاطر التي تمثلها الهيمنة العالمية للدول المتقدمة واستنهاض الهمم والعزائم لإرادة التغيير ومواجهة التحديات.

٣. توصيلجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعقد سلسلة من الندوات يدعى إليها نخبة من المفكرين والثقافيين وأصحاب القرار للتوعية بشأن مخاطر تحديات الهيمنة والعزلة وسبل مواجهة هذه المخاطر.

٤. توصي اللجنة الحكومات الإسلامية بالإسراع بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بينهم في مختلف وجوه التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي وتنميتها وفق خطة تبني طاقاتها وبنائها التحتية والاستفادة من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات والخدمات والصناعات الناتجة عنها.

٥. تشجيع الدراسات والصناعات الإعلامية وتوفير البنى التحتية الازمة لها

وتسهيل مهمتها لواجهة مخططات التنمية العالمية ودعم جهود الإصلاح والتنمية والإرادة الذاتية.

٦. أن يأخذ الإصلاح الثقافي التربوي في الأمة أولوية هامة لإحداث النقلة النوعية المطلوبة لتنقية الثقافة الإسلامية من كافة شوائب عصور الهزيمة والتخلف التي تقتل في الأمة والناشئة روح القوة وحب المعرفة ونوازع الإبداع والمبادرة وتحريرها من كل مؤشرات الإرهاب الفكري.

٧. يجب إعادة رسم مناهج التربية والتعليم المؤدية عملياً إلى بناء شخصية الإنسان المستخلف الذي يتميز بالقوة وحب المعرفة والقدرة على الإبداع والمبادرة الإعمارية الصالحة.

٨. أن تقوم لجنة تنسيق العمل الإسلامي في مجال الدعوة في الأمانة العامة بعقد ندوات علمية تضم نخبة من المربين والمفكرين والعلماء ومسئولي التربية والتعليم والإعلام في العالم الإسلامي للتوعية بأولوية الجانب التربوي وضرورة إصلاح المناهج وأساليب في مختلف مراحل الدراسة والتعليم وتحفيز طاقاتهم للأخذ بزمام المبادرة في الإصلاح وخلق تيار متجلد متواصل لإصلاح مناهج التربية والتعليم ومراجعتها لإحداث النقلة النوعية في طبيعة الطاقة النفسية والعقلية لدى الفرد المسلم.

٩. تشجيع وتمويل الجامعات ومراكز البحث العلمي دور النشر بالإمكانات للقيام بالدراسات وتزويد الآباء بالأدبيات التي توضح لهم أهمية دور الأسرة كأهم مؤسسة تربوية يتم من خلالها صياغة عقلية الطفل وطاقته الإبداعية الإيجابية الخيرة. وإن تخلي الأسرة عن دورها وعدم معرفتها بأساليب التربية السليمة والثقافة الصحيحة، وعدم إدراكها للأولويات الصحيحة في علاقتها بالطفل، وموضوع القيم النفسية منها والنقدية، فإن ذلك تتحلى آثاره السلبية على الأجيال المقبلة.

١٠. توصي اللجنة المنظمة المؤتمر الإسلامي بأن يكون العقد القادم ١٩٩٩-٢٠٠٩ هو عقد التربية والأسرة يركز فيه على التجديد الثقافي والإصلاح التربوي مع العناية الخاصة بدور الأسرة في إنخراج جهود الإصلاح، وأن ترسم الخطط لجعل هذا العقد اللبنة الأساسية للإصلاح التربوي.

١١. أن تقوم لجنة تسيير العمل الإسلامي في مجال الدعوة في الأمانة العامة بعقد ندوات سنوية تشارك فيها الهيئات الشعبية والمؤسسات التعليمية الخاصة بمعاونة خبرة من المربين والمفكرين للتعرف على أهم التحديات التي تواجهه مسيرة نهضة الأمة الإسلامية.
١٢. إقامة لجنة دائمة لوزراء التربية والتعليم في الدول الإسلامية لتبادل المعلومات ورسم الخطط وتكامل الجهد لتطوير المناهج التربوية والتعليمية وتوعية الآباء بالمخاطر والأساليب الصحيحة لبناء المسلم الاستخلافي القوي الذي يتميز بالإبداع والمبادرة وحب المعرفة والإعمار.
١٣. تشكر اللجنة جمعية الدعوة الإسلامية العالمية لموافقتها على طباعة الأبحاث التي قدمت للجنة والمناقشات التي دارت بصدرها لأهمية الموضوع والفائدة التي تعم بنشر هذه الأبحاث والمناقشات.
١٤. تشكر اللجنة معالي الأستاذ كامل الشريف لموافقته على القيام بإعداد تقرير يتضمن أهم التوصيات والقرارات التي جاءت في الندوات والاجتماعات التي خصصت لبحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن القادم.
١٥. كما توجه لجنة الخبراء الشكر والتقدير إلى جمعية الدعوة الإسلامية العالمية لاستضافتها اجتماعات اللجنة.
١٦. أعربت اللجنة عن امتنانها لجمهورية مالي لحسن وفادتها وتقديم كافة التسهيلات الالزمة لإنجاح مهمة اللجنة.
١٧. أعربت اللجنة عن فائق تقديرها لمعالي الدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، للجهود الموصولة التي يبذلها معاليه لدفع العمل الإسلامي المشترك، نحو آفاق رحبة واعدة للأمة الإسلامية.
١٨. قررت اللجنة إرسال برقية شكر إلى فخامة الرئيس ألفا عمر كوناري رئيس جمهورية مالي، على حرص فخامته على تعزيز أواصر التضامن الإسلامي والدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية.